

Distr.  
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/12/11/Add.1  
16 September 2009

ARABIC  
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الثانية عشرة  
البند ٦ من جدول الأعمال

### الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

فييت نام

إضافة

الآراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،  
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تخضع هذه الوثيقة للتحضير قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

## ردود فييت نام على التوصيات

١- ترحب فييت نام باهتمام العديد من البلدان والمنظمات الدولية باستعراضها الدوري الشامل. وإننا لنحيط علماً بالتعليقات والتوصيات البناءة التي تم التقدم بها خلال الدورة الخامسة للفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، الذي نظر في تقرير فييت نام. وتود فييت نام، بعد بحث هذه التعليقات والتوصيات والنظر فيها بتعمق، أن تُبدي الردود والتعليقات الإضافية التالية.

٢- تُعلق فييت نام أهمية على آلية الاستعراض الدوري وقد أخذت إعداد هذا الاستعراض موضع الجدل. فنحن لا نعتبر ذلك مجرد التزام من جانب دولة عضو في الأمم المتحدة وإنما أيضاً فرصة للمؤسسات والمنظمات ومثلي الشعب في فييت نام لإجراء استعراض شامل ومتعدد التخصصات للسياسات العامة والقوانين والممارسات لضمان حقوق الإنسان في فييت نام. فمن خلال الحوار أثناء دورة الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان استخلصت فييت نام دروساً قيّمة حول كيفية تحسين ضمان حقوق الشعب. وقد اعترفت غالبية البلدان المشاركة بالتقرير القطري بأنه تقرير جيد الإعداد وشامل يغطي مجموعة واسعة من المسائل، بما يُظهر الالتزام بحماية حقوق الإنسان وتعزيز العلاقات الدولية. وقد امتدح الكثيرون نهج فييت نام الصريح والبناء الذي عزز حقاً مصداقية تقريرها وقدرته على الإقناع.

٣- وتقرير الفريق العامل عن الاستعراض الدوري الشامل لفيت نام، الذي اعتمده في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، يتضمن ١٢٣ توصية. وقد أشارت فييت نام إلى أنها تؤيد معظم هذه التوصيات. وسوف ننظر بجدية في هذه التوصيات وسنسهر كل السهر على تنفيذها: وبشكل خاص مواصلة النظر في انضمام فييت نام إلى عدد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية، والعمل على استنباط خرائط طريق وخطط لزيادة تحسين الإطار القانوني لتحسين حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في فييت نام، واتخاذ التدابير لتحسين ضمان الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وحقوق المرأة، والطفل، والأقليات العرقية، وتعجيل برامج الحد من الفقر، والرعاية الصحية، والتعليم، وتقديم المساعدة للأقليات العرقية في المناطق الجبلية، ومواصلة التعلّم من البلدان الأخرى وتقاسم الخبرات معها.

### فيما يتعلق بالتوصيات المتصلة بالتدابير التي نَفَّذَهَا فييت نام بالفعل أو هي بصدد تنفيذها حالياً

توفير ضمانات قانونية أساسية للأشخاص المحتجزين، بمن فيهم الأشخاص المحتجزون بموجب قوانين الأمن أو الدعاية، بما في ذلك الاستعانة بخدمات محامٍ يختارونه في جميع مراحل الإجراءات، وضمان محاكمة علنية لهم

٤- إن الحماية القانونية الأساسية مضمونة للأشخاص المحتجزين بسبب انتهاك القوانين الفئتينامية. وهذه الحقوق منصوص عليها في القانون وهي تُمارَس في التطبيق العملي. وينص قانون الإجراءات الجنائية على أن جميع المحتجزين والمتهمين لهم الحق في الدفاع عن النفس، إمّا بأنفسهم أو عن طريق محامٍ يختارونه (المادة ١١)، والحق في اختيار المحامين واستبدالهم (المادة ٥٧)، والحق في محاكمات علنية أمام المحاكم، باستثناء الحالات الخاصة التي تنطوي على مسائل تهم أمن الدولة، والعادات والتقاليد الوطنية، أو بناءً على طلبهم المشروع (المادة ١٨). ولهم حق متساوٍ في تقديم أدلتهم أمام المحكمة وطلب والحصول على نقاشات ديمقراطية أمام المحكمة (المادة ١٩)، والحق في طلب مدعٍ عام بديل (المادة ٤٣). ويتوسع الفصل الرابع من هذا القانون في تحديد حقوق المحتجزين والمتهمين ومسؤولياتهم (المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠). والواقع

أن جميع الأشخاص المحتجزين والمتهمين بأية تُهم، بمن فيهم أولئك المتهمون لأسباب تتعلق بالأمن الوطني، يتمتعون بالحقوق المشار إليها أعلاه.

#### *تقليص مدة العقوبات بالسجن فيما يتصل بالجرائم غير العنيفة*

٥ - يُصنف قانون فييت نام تحديداً مختلف أنواع الجرائم على أساس طبيعة كل نوع من أنواع الجرائم ودرجة خطورتها (الفصل الثالث، المادة ٨). وهي تشمل الجرائم الأقل خطورة والجرائم الخطيرة والجسيمة والخطيرة للغاية، وكل منها يخضع لمجموعة محددة من العقوبات. وبالإضافة إلى ذلك تقوم فييت نام كل سنة، تمشياً مع سياستها المتميزة باللين، بالنظر في تخفيف العقوبات أو منح العفو لآلاف السجناء الذين لهم سجل جيد من حيث السلوك ويستوفون شروط قانون العفو العام لسنة ٢٠٠٨. ويرد في المادتين ٥٨ و ٥٩ من قانون العقوبات النص صراحة على تحديد التخفيف من عقوبات السجن مرة أو أكثر بالنسبة للمُدانين بارتكاب جرائم، بغض النظر عما إذا كانت طبيعة هذه الجرائم عنيفة أو غير عنيفة.

#### *اعتماد قانون بشأن الإبلاغ قصد ضمان حماية من يُبلغون عن الفساد من الاضطهاد أو المضايقة*

٦ - إن فييت نام مُلتزمة كل الالتزام بـ "المنع الفعال للفساد ومكافحته بعزم" و"كامل النظام السياسي والمجتمع مصممان على مكافحة الفساد" (التقرير السياسي، مؤتمر الحزب الوطني العاشر). ولقد صادقنا مؤخراً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وبالتالي تعتبر فييت نام حماية المُبلغين عن الفساد مهمة هامة لضمان فعالية مكافحة الفساد. وما انفكت الحكومة تسعى إلى تحسين الإطار القانوني لتحسين حماية مكافحي الفساد. وبالإضافة إلى المادة ٧٤ من الدستور (التي تحظر بشكل حصري الانتقام من المُبلغين ومقدمي العرائض) والمادة ١٣٢ من قانون العقوبات (التي تنص على أشكال العقاب المُسلطة على انتهاك الحق في التشكي والطعن)، ينص القانون المتعلق بالتشكي والتبليغ على الإجراءات اللازمة لضمان سلامة المشتكين والمُبلغين ومعاقبة أولئك الذين ينتقمون منهم أو يشتمونهم (المادة ٦٦ والمواد من ٩٦ إلى ١٠٠). وأصدرت الحكومة أيضاً المرسوم رقم 136/2006/ND-CP في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لتوفير توجيهات فيما يتعلق بتنفيذ قانون التشكي والتبليغ وقانون تعديل بعض أحكام القانون المذكور، والرسوم رقم 53/2005/ND-CP الصادر في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لوضع تدابير لمكافحة أفعال التهديد والمضايقة والانتقام من الأشخاص الذين يُبلغون عن الفساد ومعاقبة أولئك الذين ينتهكون حق المواطنين في التشكي والتبليغ. ولما كانت فييت نام طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فهي متعهدة بالامتثال لأحكام الاتفاقية المتعلقة بحماية الشهود والضحايا والمحققين والمُبلغين.

*الإسراع بالجهود لتأمين الاحترام الكامل لحرية الدين والعبادة، بما في ذلك عن طريق استعراض القوانين والأحكام على جميع المستويات فيما يتصل بحرية الدين، قصد جعلها تتفق مع المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*

٧ - لقد دأبت فييت نام، بوصفها بلداً متعدد الأديان يعد أكثر من ٢٠ مليون شخص من أتباع ديانات مختلفة ٨٠ في المائة منهم الذين لهم معتقد ديني، على احترام حرية الدين. وتعتبر فييت نام ذلك حاجة مشروعة للسكان وبالتالي تخلق الظروف المواتية لإدارة المنظمات الدينية بشكل مشروع، وهذه المنظمات يحميها القانون وهي متساوية أمام القانون. وتتمتع هذه المنظمات بمعاملة تفضيلية معينة، بما في ذلك توفير الأرض لبناء أماكن العبادة.

٨- وفي فييت نام حرية الدين والمعتقد والعبادة مكرسة في الدستور وفي الصكوك القانونية، بما يتماشى والقانون الدولي. كما تعطي فييت نام الأولوية لمزيد تحسين الإطار القانوني المتعلق بالدين. وفي ذلك المسعى، وعلى أساس القيام بانتظام بمراجعة الصكوك واللوائح القانونية من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، تضع الحكومة خطة لتعديل وتكميل القوانين الحالية المتعلقة بالدين والمعتقد. ويشمل ذلك التقدم بتوصيات إلى الجمعية الوطنية بشأن تعديل مرسوم عام ٢٠٠٤ بشأن الدين والمعتقد لتحديثه ولتحسين فعاليته في تأمين حرية الشعب في ممارسة الأنشطة الدينية بشكل أفضل. وانتهاكات هذه الحقوق من جانب السلطات المحلية تعالج بسرعة من أجل تفادي أي إخلال بأنشطة السكان الدينية.

٩- ويوجد على طليعة جدول الأعمال أيضاً تنفيذ المسؤولين الحكوميين المكلفين بالشؤون الدينية والأعيان الدينيين والأتباع، على المستويين المركزي والمحلي، لتزويدهم بما يكفي من المعرفة بالقوانين والسياسات ذات الصلة بالدين. وتلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً بهذا الخصوص. وقد نظمت الحكومة أيضاً دورات تدريبية بخصوص الشؤون الدينية للسلطات المحلية. والفييتناميون لهم الآن فرصة أفضل للوصول إلى المعلومات الدينية ولهم فهم يتحسن بشكل متزايد لحقوقهم والتزامهم القانونية في الأنشطة الدينية. والتطور المتين للأنشطة الدينية في فييت نام في الأعوام الأخيرة اعترف به المجتمع الدولي كما ينبغي.

#### *اتخاذ المزيد من التدابير لمنع العنف والتمييز ضد الأقليات العرقية*

١٠- إن المجموعات العرقية التي يبلغ عددها في فييت نام ٥٤ مجموعة تعيش في ونام وبسلام. وقد وقفت جنباً إلى جنب طوال تاريخ الأمة في الدفاع والتنمية. وما انفك التضامن الوطني يشكل مبدعاً أساسياً وثابتاً في سياسة فييت نام العرقية. ومبدأ التساوي في المعاملة بين مختلف المجموعات العرقية لا ينعكس وحسب في مختلف القوانين والسياسات وبرامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وإنما ينفذ في التطبيق العملي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تساوي الأقليات العرقية من حيث الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وعدم التمييز ضد هذه الأقليات العرقية مكرسان في المادة ٥ من دستور عام ١٩٩٢. وروح نص هذا الحكم المؤسسي تنعكس في مختلف القوانين والسياسات ويتم تنفيذها عن طريق تدابير إدارية وكذلك قضائية. وأي انتهاك يعاقب عليه القانون. وقد أدخلت الحكومة العديد من مخططات التنمية المكيفة وفقاً لاحتياجات الأقليات العرقية، بما في ذلك البرنامج ١٣٥ للبلدان التي تعيش في فقر مدقع والأقليات الإثنية التي تعيش في المناطق الجبلية والنائية، وسياسة توفير الأراضي المنتجة والسكن والمياه النقية لأسر الأقليات العرقية.

#### **التوصيات التي لم تحظ بتأييد فييت نام**

#### *التوصيات المتعلقة بضمان حرية الكلام والتعبير، وحرية التجمع، وحرية الإنترنت*

١١- لقد دأبت فييت نام على انتهاج سياسة حرية الكلام والصحافة والتعبير والإعلام للجميع. فدستور فييت نام وقانون الصحافة وقانون مكافحة الفساد والقانون المتعلق بالتشكي والتبليغ (وقانون الوصول إلى المعلومات الوشيك الصدور)، تنص كلها بشكل واضح على حرية الصحافة والتعبير وفقاً للقانون والممارسة الدوليين. ويوفر نظام المؤسسات الاجتماعية - السياسية، والمنظمات الجماعية والمهنية في فييت نام الآلية التي يمكن للسكان من خلالها التعبير عن إرادتهم وتطلعاتهم ومشاركة الدولة في إدارة المجتمع.

١٢- والصحافة الفيتنامية محفل للمنظمات الاجتماعية والجماهيرية، وهي أداة لضمان مصالح المجتمع وحرية السكان. والصحافة هي أيضاً قوة هامة لرصد تنفيذ السياسات والقوانين. ولجميع المواطنين الحق في التعبير عن تطلعاتهم وآرائهم وتعليقاتهم على المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما يتصل بوسائل الإعلام الجماهيري. وفي الممارسة العملية، تلعب الصحافة دور القناة الفعالة والإيجابية للنقد في المجتمع، ولا سيما في مكافحة الفساد. وقد أصبحت فعلاً مستقلة نسبياً عن الدولة.

١٣- وينص قانون الصحافة الحالي على أنه يجوز للوكالات الحكومية والمنظمات الاجتماعية - السياسية والمهنية أن تنتج منشوراتها بنفسها. وعملياً، مُنح العديد من الكيانات التجارية الإذن بامتلاك أشكال مختلفة من وسائل الإعلام أو المشاركة في العديد من مراحل الأنشطة الصحفية (المؤسسات مثل VNPT و FPT و Petro Vietnam و VTC، إلخ. لها وسائل إعلامها المطبوعة والإلكترونية وقنواتها التلفزيونية).

١٤- وتشجع فييت نام استخدام الإنترنت لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والإصلاح الإداري، وتحسين نوعية حياة السكان. ونتيجة لذلك تشمل خدمات الإنترنت اليوم ٦٤ من أصل ٦٤ مقاطعة ومدينة. وعدد المشتركين الجدد في الإنترنت في عام ٢٠٠٧ بلغ ١,١٨ مليون مشترك، أي أنه سجّل زيادة سنوية بنسبة ٢,٤ في المائة، وبذلك أصبح العدد الإجمالي للمشاركين في شبكة الإنترنت أكثر من ٥,٢ مليون شخص (٦ مشتركين لكل ١٠٠ ساكن) في نهاية عام ٢٠٠٧. ويبلغ عدد مستخدمي شبكة الإنترنت ١٨,٢٢ مليون شخص، مما يمثل نسبة ٢١,٤ من مجموع السكان. وتنفذ فييت نام خططاً لتوسيع نطاق الربط بشبكة الإنترنت في المناطق الريفية والنائية. ولفييت نام، حسب الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، أسرع معدل نمو للإنترنت في العالم.

١٥- وتشجع فييت نام على تطوير واستخدام المدونات. فالتعميم رقم ٧ الصادر عن وزارة الإعلام والاتصال بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والتي توجه تنفيذ المرسوم ٩٧ توضح أن هذا التشجيع يرمي إلى زيادة التفاعل لتقاسم المعلومات، وإثراء حياة السكان الاجتماعية والروحية، وزيادة توثيق أواخر المجتمع. وعدد الأشخاص الذين ينضمون إلى الشبكات الاجتماعية على الخط مباشرة آخذ في الارتفاع. وهو يبلغ حالياً زهاء ١,١ مليون مدون في فييت نام.

١٦- والدولة إذ تيسر الأنشطة التجارية القائمة على الإنترنت واستخدام الإنترنت فإنها وضعت أيضاً قوانين لحماية الأمن الوطني والقيم الأخلاقية والتقاليد والعادات الوطنية وحماية الأطفال من آثار الإنترنت السلبية. وهذه القوانين ترمي أيضاً إلى منع انتهاك القانون، والمعلومات الكاذبة والتشهيرية، والجرائم المرتكبة بحق المنظمات والأفراد. والقوانين من هذا القبيل مطبقة في العديد من البلدان الأخرى.

*إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس*

١٧- لقد طوّرت البلدان في جميع أنحاء العالم آليات مختلفة لضمان حقوق الإنسان لتتلاءم وظروفها الخاصة. ويعلّق قانون حقوق الإنسان الدولي أهمية على الآليات والتدابير الرامية إلى ضمان حقوق الإنسان ولكنه لا يفرض نموذجاً بعينه. فلقد أقام أكثر من ٦٠ بلداً مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان لكن لكل واحدة من هذه المؤسسات مميزات الخاصة من حيث طبيعتها ووظائفها وولاياتها وصلحياتها.

١٨- ويوجد في فييت نام العديد من المؤسسات التي ترصد الحقوق في مجالات محددة، بما فيها لجنة الأقليات الإثنية، واللجنة الحكومية للشؤون الدينية، والمفتشية العامة المعنية بالطفل وتساوي الجنسين، إلخ. ومؤسسات ضمان حقوق الإنسان متنوعة وتشمل الوكالات الحكومية، والمنظمات الاجتماعية - السياسية والمهنية، ووسائل الإعلام، والشعب. وتوجد أحكام قانونية لضمان كفاءة وفعالية مؤسسات حقوق الإنسان، مما سيساعد على ضمان الحق في الإشراف على سياسات الحكومة ونقدها، والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والتشكي والإبلاغ، إلخ. وفي الأعوام الأخيرة عززت فييت نام باستمرار آلية المراقبة والإشراف في الهيئات داخل نظام الحكم، ولا سيما الوظائف التشريعية والإشرافية للجمعية الوطنية قصد زيادة فعاليتها وتحقيق شفافية مؤسسات الدولة وطابعها الديمقراطي.

*توجيه دعوة دائمة لكافة الإجراءات الخاصة؛ ودعوة إجراءات خاصة محددة*

١٩- تقدّر فييت نام دور مقرر الأمم المتحدة الخاصين والخبراء المستقلين وتقيم معهم تعاوناً جيداً، كما يدل على ذلك التجاوب المنتظم مع هذه الهيئات وتزويدها بالمعلومات المناسبة بناء على طلبها. ولقد دعونا واستقبلنا الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي في عام ١٩٩٤ والمقرر الخاص المعني بجرية الدين في عام ١٩٩٨. وتحلياً بروح حسن الاستعداد والتعاون مع الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشكل خاص، بناء على طلبها، وجّهت فييت نام مؤخراً دعوات إلى المقرر الخاصين المعنيين بالحق في الغذاء، والتعليم والصحة، والخبيرين المستقلين المعنيين بالفقر المدقع وآثار الدين الخارجي على حقوق الإنسان. ولا تزال فييت نام على استعداد لإقامة تعاون منتظم مع الإجراءات الخاصة. غير أن فييت نام لم توجه في هذه المرحلة، شأنها شأن بلدان عديدة أخرى، دعوة دائمة (لم يوجه إلا ٦٠ بلداً دعوة من هذا القبيل). والترتيبات لزيارات الإجراءات الخاصة تتطلب مناقشة واتفاقاً بين الأطراف المعنية على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ونحن نؤيد تأييداً كلياً قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والذي يطلب من الإجراءات الخاصة الوفاء بمعايير الخبرة والتجربة والاستقلالية والتزاهة والسلامة الشخصية والموضوعية. وفييت نام، كغيرها من لبلدان، تتطلع للعمل مع جميع الإجراءات الخاصة التي تفي بهذه المعايير.

*إلغاء عقوبة الإعدام، وفرض وقف اختياري للإعدام، ونشر المعلومات عن عقوبة الإعدام وعن التصديق على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*

٢٠- إن القانون الدولي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا يطالبان الأمم بإلغاء عقوبة الإعدام. وتطبيق أو إلغاء عقوبة الإعدام يتوقف على الوضع الخاص بكل أمة من الأمم. وفي الوقت الحاضر، ولمكافحة الجرائم المتزايدة التعقد والخطورة، تعتبر عقوبة الإعدام إجراءً رادعاً فعالاً. وبالتالي ليس لدينا في الوقت الحاضر أي خطة فورية لإلغاء أو وقف تطبيق عقوبة الإعدام. ومتى سمحت الظروف بذلك سوف نفكر في التصديق على البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

٢١- لكن، وتحلياً بروح الإنسانية وطبقاً للقانون الدولي، لا تطبق فييت نام عقوبة الإعدام إلا في عدد صغير من الجرائم الخطيرة للغاية. وقد خفض قانون العقوبات لعام ١٩٩٩ عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام من ٤٤ إلى ٢٩ جريمة. ولا يمكن فرض عقوبة الإعدام على فئات معينة، منها الأحداث، والنساء الحوامل، والأمهات اللاتي هن أطفال دون سن ٣٦ شهراً. ثم إن قانون تعديل وتكميل قانون العقوبات لعام ١٩٩٩ الذي اعتمده مؤخراً الجمعية الوطنية

والذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٩ سحب ثمان جرائم إضافية أخرى من قائمة الجرائم التي تستوجب عقوبة الإعدام. ونحن نتوخى الحذر أيضاً لتفادي إساءة تطبيق أحكام العدالة. فالمعلومات عن الأحكام بالإعدام وتنفيذها متاحة على وسائل الإعلام الجماهيري.

#### *الانضمام إلى معاهدات حقوق الإنسان الدولية*

٢٢- إن الانضمام إلى معاهدات حقوق الإنسان سياسة ثابتة من سياسات فييت نام التي صادقت حتى الآن على معظم معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان. لكن، بما أن فييت نام ليست طرفاً في اتفاقية مناهضة التعذيب فإنها لم تفكر بعد في المصادقة على بروتوكول اتفاقية مناهضة التعذيب. ونحن مهتمون كل الاهتمام بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبسبب اختلاف وجهات النظر لدى البلدان لدى استشارتها، ونظراً لكون المحكمة الجنائية الدولية تظل مسألة جديدة نوعاً ما، فإن فييت نام تدرس حالياً بنشاط الجوانب القانونية للمحكمة الجنائية الدولية وتقوم بالتحضيرات المادية والقانونية الداخلية الحذرة قبل التفكير في الانضمام إلى نظام روما الأساسي.

-----